الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جربة حومة السوق
ك.ع/عـدد/م.ص

محضر جلسة المجلس البلدي الاستثنائي
ليوم الاثنين 12 أفريل 2021

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي لمجلة الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 09 ماي 2018، وخاصة الفصل 216 منه،

وبناء على الدعوة الكتابية الموجّهة للسادة أعضاء المجلس البلدي لبلدية جربة حومة السوق لحضور جلسة المجلس البلدي في دورته الإستثنائية بتاريخ 2021/04/12 على الساعة منتصف النهار، وعلى الإعلان عن موعد انعقاد الدورة عن طريق البلاغات الإذاعية والإشهار بالأماكن العمومية وعن طريق الموقع الإلكتروني، و قد تم الإعلان عنها يوم الخميس 08 افريل 2021 عن طريق الموقع الالكتروني وعن طريق البلاغات الإذاعية و الإشهار بالأماكن العمومية و بلوحة الإعلانات بقصر البلدية كما تم إحالة استدعاء إلى كافة أعضاء المجلس عن طريق البريد الالكتروني .

التأمت الجلسة في الوقت المحدد تحت إشراف السيد الحسين جراد رئيس البلدية و السيّدات والسادة أعضاء المجلس وهم :

- **أمال كروية : المساعد الأول**
- **هيثم الحمروني: المساعد الثاني**
- **هدى ريحان: المساعد الرابع**
- **مراد الميساوي: رئيس دائرة حومة السوق**
- **محفوظ بن عايد: رئيس دائرة الرياض**
- **هبة بن يوسف: رئيس دائرة مليتة**
- **ريم العساس: رئيس لجنة شؤون المرأة و الأسرة و المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين**
- **هشام حنيني: رئيس لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية**

- لطفي بن مولي: رئيس لجنة الشؤون الإدارية و إسداء الخدمات

- العربي عبد الرزاق بوشداخ: رئيس لجنة الشباب و الرياضة

- أمال البعطور: رئيس لجنة الإعلام و التواصل

- خالد الزريعة: رئيس لجنة التعاون اللامركزي و العلاقات الخارجية

- مختار بن خميس: رئيس لجنة الفنون و الثقافة و التربية و التعليم

- مريم بن تمليست: رئيس لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف

- عفاف الباروني :رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة

- فردوس بوجناح: عضو

- مصطفى السويسي: عضو

- سامي بن عيسى : رئيس لجنة

- سارة يامون: عضو

- نسرين بن حريز: عضو

- عائدة الدريدي: عضو

و تغيب كل من السادة و السيدات:

- فوزي بوصفارة : المساعد الثالث لرئيس البلدية (بسب المرض)

- توفيق دالي: رئيس دائرة مزراية و ذلك للقيام بمهمة تمثيل رئيس البلدية في نشاط خارجي.

- كوثر الملوح : رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية و الشغل و فاقدي السند (التزام مهني " التلاقيح ").

- مرد بعزيز : عضو

- مريم الفيتوري: عضو

- فوزية الهواري : عضو

- الزهير تغلات: عضو

- سهام سويسي: عضو.

وحضر عن الإدارة البلدية كل من السيد عبد الرؤوف الحمداني و السيد محمد الزموري والسيد حسين دغفاص.
و عدد قليل من المواطنين.

افتتح السيّد الحسين جراد رئيس البلدية الجلسة مرحبا بالحضور وبعد أن وضع الجلسة في إطارها و ذكّر بجدول الأعمال المبرمج لهذه الجلسة الاستثنائية الأتي ذكره:

1 / تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية.

2/ تحويل اعتمادات

3/ مسائل مختلفة

اثر ذلك قام السيد رئيس البلدية بإعلام الحضور انه في الآونة الأخيرة قامت البلدية بعدّة تحركات من اجل إصلاح الفسحة الشاطئية من خلال الترفيع في قيمة المنحة المقدمة من طرف صندوق حماية المناطق السياحية من 710.00 الى 1026.000 و في خصوص أين تم إقراره في المكتب و مناقشته مع تعهد البلدية بتوفير المبلغ المطلوب عند الشروع في انجاز المشروع.

ثم تم الشروع في مناقشة النقطة الأولى من جدول الأعمال

1/ تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للآنسة مريم بن تمليست التي تلت المذكرة التفسيرية التالية:

صادق المجلس البلدي في دورته العادية الأولى لسنة 2020 المؤرخة في 29 فيفري 2020 على ملف صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق الممول من طرف صندوق حماية المناطق السياحية و ذلك نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع في تنشيط المدينة سياحيا و ترفيهيا و حتى من الناحية الاقتصادية ، و حيث تفتقر بلدية جربة حومة السوق للتمويلات الكافية للانطلاق في صيانة مكونات الفسحة في ظل الضائقة المالية التي تشهدها البلدية خلال العشرية الأخيرة تم الالتجاء إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل و ذلك من خلال طلب قرض بقيمة 150 ألف دينار من صندوق القروض و مساعدة لجماعات المحلية و طلب مساهمة من وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي حيث تمت الموافقة على مبلغ 100 ألف دينار و طلب منحة من صندوق حماية المناطق السياحية بمبلغ 710.000 دينار

و في ظل التغيرات التي طرأت منذ أن تم تقديم الملف إلى صندوق حماية المناطق السياحية على غرار إقرار تنظيم القمة الفرانكفونية بجزيرة جربة و ما تستوجبه من انجازات إضافية غير مدرجة بالملف الأولي (التشجير و المناطق الخضراء- إضافة عناصر تجميلية ..) تم تحيين الكلفة لتصبح على النحو التالي :

* قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية : 150.000 د
* مساهمة من وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي : 100.000 د
* منحة من صندوق حماية المناطق السياحية : 1.026.500 د

علما و أنه للصبغة الاستعجالية التي فرضتها وضعية الفسحة خاصة من جهة سيدي زايد قامت البلدية بالإعلان عن صفقة بالإجراءات المبسطة لانجاز قسط أول في حدود 250.000 د و أسفر على إبرام صفقة في حدود 172.000 د بعد أن تمت الإفادة باقتصار قيمة منحة وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على 30.000 د /100.000 د (100.000 د تمثل نسبة على كلفة أولية جملية قدرها 960.000 د).

انعقدت جلسة بمقر وزارة السياحة و الصناعات التقليدية يوم الجمعة 26 مارس 2021 للنظر في مطالب البلدية ، وحيث طلبت اللجنة تحيين الخريطة التمويلية للمشروع و عرضها على أنظار المجلس البلدي فانه يتم عرض الملف على المجلس البلدي للنظر .

اثر ذلك أعطى السيد رئيس البلدية لأعضاء المجلس الإذن لتبادل الآراء.

- **السيد رئيس البلدية:** أشار إلى أن النقطة المعروضة للنقاش هي المصادقة على تحيين خريطة تمويل مشروع الفسحة الشاطئية.

- **السيد هشام حنيني** : ذكر بان البلدية تقدمت بمطلب في السابق للحصول على مبلغ 710.000 و قد تم عقد جلسة في وزارة السياحة.

- **السيدة هدى ريحان:** بينت سعادتها بصيانة الكورنيش و لكن اعترضت على نقطة تحيين خريطة تمويل الفسحة الشاطئية بلجنة المالية.

- **الآنسة مريم بن تمليست:** تعقيب على التدخل

- **السيد خالد الزريعة:** هو شي استباقي ، سيتم صرف مبلغ مليار على الفسحة الشاطئية و بعد 3 سنوات ستعود الى نقطة الصفر و لكن يجب اخذ بمعين الاعتبار موضوع الصيانة.

- **السيد هشام حنيني:** طرح نفس السؤال الذي تم التوجه به للسيدة سميرة (مديرة عامة) و تم اقتراح رصد مبلغ من نسبة الفسحة الشاطئية لصيانتها.

وبعد جملة من التدخلات تم المرور إلى التصويت.

قرار المجلس

صادق المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تحيين مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على خريطة تمويل مشروع صيانة الفسحة الشاطئية بحومة السوق من طرف صندوق حماية المناطق السياحية بموافقة عـ20ـدد عضوا وهم السيد رئيس البلدية والسادة والسيدات: أمال كروية - هيثم الحمروني - مراد الميساوي - محفوظ بن عايد- هبة بن يوسف - ريم العساس - هشام حنيني - لطفي بن مولي - العربي عبد الرزاق بوشداخ- فردوس بوجناح - أمال البعطور- خالد الزريعة- سامي بن عيسى - مصطفى السويسي - عفاف الباروني- سارة يامون - نسرين بن حريز- مريم بن تمليست - مختار بن خميس- عائدة الدريدي.

ضد: السيدة هدى ريحان الباروني

محتفظ: لا احد

اثر ذلك تم المرور للنقاش في النقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة.

2/ تحويل الاعتمادات:

أوضح السيد رئيس البلدية بأن عملية تحويل الاعتمادات المدرجة في إطار تهيئة المسبح البلدي الى صيانة الطرقات تفرضها الحالة الكارثية للبنية التحتية.

اثر ذلك أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى الآنسة مريم بن تمليست رئيسة لجنة المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف التي تولت قراءة المذكرة التالية :

" أدرجت بلدية جربة حومة السوق ضمن أوّل برنامج سنوي تشاركي للإستثمار البلدي لسنة 2016 مشروع المساهمة في إنجاز مسبح بلدي وخصّصت له إعتمادات قدرها 389.000 د.

وخلال نفس السنة وفي إطار مشاريع التنمية المندمجة بمعتمديّة حومة السوق تمّ إقتراح إدراج هذا المشروع ضمن المشروع المتكامل (الفضاء الترفيهي الثقافي المندمج) وحيث تعطلت الدراسات الخاصّة بالمشروع لأسباب متعدّدة أغلبها خارج عن نطاق البلدية. بقيت الإعتمادات التّي تمّ تخصيصها كمساهمة من البلدية في المشروع مرسّمة بالعنوان الثاني دون إستغلال.

وخلال جلسة المجلس البلدي لدورة فيفري 2021 تمّ التطرّق إلى إمكانيّة إستغلال الإعتماد المخصّص للمسبح البلدي لإنجاز أشغال صيانة الطرقات نظرا لوضعيّتها الكارثيّة بوسط المدينة, وذلك مع التعهد بتوفير هذا المبلغ عند الحاجة له لإتمام مكوّنات المسبح.

المقترح هو تحويل إعتمادات من فصل بناء وتهيئة المنشآت الرياضيّة إلى الفصل الخاصّ بأشغال صيانة وتعهد الطرقات داخل ميزانية البلدية لسنة 2021 وفقا لما يلي:

التنقيـــص:

ع	الفصل	الفقرة	ف.ف	بيان الفصل	المبلغ القديم (د)	التخفيض (د)	المبلغ الجديد (د)
2	06616	004	000	بناء وتهيئة المنشآت الرياضيّة	390.068,054	389.000,000	1.068,054

الترفيـــع:

ع	الفصل	الفقرة	ف.ف	بيان الفصل	المبلغ القديم (د)	الزيادة (د)	المبلغ الجديد (د)
2	06613	003	000	أشغال الصيانة والتعهد	690.394,534	389.000,000	1079.394,534

ثم تولت الآنسة مريم بن تمليست تلاوة محضر جلسة لجنة المالية المنعقدة بتاريخ 7 افريل 2021:

" افتتحت الجلسة الآنسة مريم بن تمليست مرحبة بالحضور مذكرة ان أي تحويل اعتماد في الميزانية يجب أن يمر وجوبا باللجنة المالية للتداول في شأنه، ثم انطلقت في تلاوة فحوى مذكرة تحويل اعتمادات و فسحت المجال لتبادل الآراء و سماع المقترحات بالتداول.

- **السيد هشام حنيني**: قيمة تعبيد الطرقات تنزل من عام إلى أخر و ذلك راجع لغلاء الأسعار الأمر الذي يجعل استغلال هاته الاعتمادات و تحويلها من الفصل المتعلق ببناء و تهيئة المنشات الرياضية إلى الفصل المتعلق بإشغال الصيانة و التعهد أمرا محمودا و نوّه إلى أن مشروع انجاز المسبح البلدي ينطوي تحت طائلة مشاريع التنمية المندمجة PDI التابعة للمجلس الجهوي و أن المواطنين هم من صوتوا و قاموا بالمشاورات اللازمة في هذا الإطار و اتبعوا أحلامهم في انجاز مشروع ذو بعد ثقافي بالأساس .و أشار إلى أن بلدية ميدون كانت أكثر واقعية و تقدمت أشواط باعتبار أن مواطنيها اختاروا بالأساس صيانة البنية التحتية.

عبر السيد هشام انه و في سنة 2016 كانت دراسة مشاريع التنمية المندمجة سطحية جدا و كان يشرف عليها آنذاك معتمد حومة السوق الذي كان يترأس النيابة الخصوصية و اللجنة المحلية في نفس الوقت معتبرا أن هكذا مشروع لا تقل كلفته عن 7 مليارات من المليمات و انه و بعد 5 سنوات من اختياره استقر المبلغ على مليار و 800 مليون (ألف دينار) آو لنقل مليارين و هو مبلغ غير كاف لبدء المشروع أصلا . و السؤال الذي يطرح نفسه هو : من أين سنوفر باقي المبلغ لإتمام المشروع المقدر ب 4 مليارات؟ بطبيعة الحال لا وجود لإجابة عليه في الوقت الراهن.

و ختم بقوله أن مبلغ 1.800 ألف دينار لا يمكن أن يعدّل آو تقع تغيير وجهته إلا بعد مشاورة المجلسين المحلي و الجهوي و البنك المانح، الشيء الذي يعتبر شبه مستحيل و بالتالي تحويل 390 ألف دينار يعتبر أولوية يفرضها الوضع الراهن ليرتفع المبلغ الجملي المرصود لصيانة الطرقات الى مليار و الذي بإمكانه إصلاح جزء من الوضعية الكارثية التي تشهدها طرقاتنا مع الالتزام بإبقاء التعهدات كما هي و المتعلقة بتوفير 513 ألف دينار كتمويل ذاتي لمشروع المسبح.

- **السيدة هدى ريحان الباروني**: تساءلت حول سبب غياب الوثائق التفسيرية المصاحبة للاستدعاء و أكدت أنها على علم أن مليارين غير كافيين لانجاز المشروع. بقيت البلدية 3 سنوات لتوفير موارد ذاتية لصيانة الكرنيش (الفسحة الشاطئية) و في الأخير اقترضت مبلغ 150 ألف دينار. و اعتبرت انه و من منطق رأيها الشخصي لن يقع تنفيذ مشروع المسبح كما تساءلت عن سبب غياب تفسير واضح للاعتمادات المرصودة بالميزانية في كل سنة و ان المجلس بقي يصادق على الميزانية " ببهامة "(سذاجة).

كما أكدت أن السيد فوزي بوصفارة كان قد قدّم دراسة معمقة و أرسلها الى جميع أعضاء المجلس عبر البريد الالكتروني و تساءلت عن سبب عدم تقديمها للمعتمدية و سبب تعطيل المشروع لمدة 5 سنوات متتالية (هذا في صورة وجود أسباب داخلية) معتبرة أن المجلس البلدي الحالي هو سبب تعطيل المشروع.

- **السيد هيثم الحمروني :** أكد أن المجلس لن يحيد عن مشاريع التنمية و أن الأموال المجمدة صلب الميزانية يجب استغلالها لصيانة الطرقات.

- **السيد مصطفى السويسي:** تساءل هل أن البنية التحتية الحالية تخول البلدية القيام بمشروع المسبح؟ و اعتبر أنه كعضو مجلس بلدي يجيب بلا و انه من الأجدر تحويل الاعتمادات لصيانة الطرقات.

- **الآنسة هبة بن يوسف:** اعتبرت أن المسبح كفكرة جيدة ،و مع أنها تحترم استمرارية الدولة و إرادة المواطنين الذين اختاروا المشروع، خارجة عن النطاق و غير منطقية في الوضع الراهن.

- **رئيسة الجلسة الآنسة مريم بن تمليست:** أعادت الموضوع إلى إطاره و اعتبرت أن مشاريع التنمية المندمجة قائمة الذات و ليست المجال سانحا للنقاش فيها باعتبارها من التحصيل الحاصل و أن التعهد بالتمويل الذاتي و توفير مبلغ 513 ألف دينار آمر مفروغ منه.و اعتبرت أن الأموال المجمدة و التي يتم تحويلها كل سنة من ميزانية إلى أخرى بقيت غير مستغلة من جهة و تؤثر سلبا على مؤشر تقييم أداء بلدية حومة السوق من جهة أخرى الأمر الذي يجعل تحويلها لصيانة الطرقات أمرا مستحسنا باعتباره الشغل الشاغل لجميع المواطنين نظرا لما تعانيه البنية التحتية بالمنطقة من خراب و تصدّع كبيرين يتطلبان تدخلا عاجلا و وقفة حازمة.

- **السيد محمد الزموري:** قام باستعراض المسار الزمني الذي حفّ بالمشروع منذ اقتراحه إلى تاريخ الحال ، مفسرا انه كان مشروعا ثقافيا متكامل و تم بعد سنة تفكيكه إلى مشاريع مستقلة (المسرح،المسبح،فضاء التنس، المنتزه البحري) أثناء جلسة ترأسها المدير الجهوي للتجهيز.منوّها انه لا يمكن أن تقع برمجة أي جلسة دون حضور رئيسة مشاريع التنمية المندمجة و مفندا كل ادعاء يقوم عكس ذلك.

و أعرب عن كون المليار الذي سيرصد للصيانة مع ثلاث مليارات وعدت بتوفيرها الدولة بسبب القمة الفرانكفونية كفيلين بامتصاص الاحتقان المواطن و التخفيف من رداءة البنية التحتية في العديد من المناطق التابعة للبلدية.

- **السيد لطفي بن مولي:**اعتبر أن الاختيار الذي استقرت عليه التشاركية خاطئ و انه موافق على تحويل الاعتماد.

- **السيد نبيل بن حدادة:** اعتبر أن المجلس سيد نفسه في تحويل الاعتماد من عدمه و انه بتاريخ 2016 كان ضد فكرة مشروع المسبح و أن السيد محمد الزموري آتى على جميع الحيثيات المتعلقة به.

- **السيد سامي بن عيسى:** عبّر عن خجله من إلغاء قرار اتخذه أناس آخرون و اعتبر أن غياب التمويل هو مسؤولية البلدية و انه بالإمكان القيام بالمسبح على مراحل، و أن كل حجج من قبيل مشاكل التصرف و الصيانة و التجارب الأخرى الفاشلة يمكن التعلم منها و لا يجب تعميمها.

-**السيدة آمال كروية:** أكدت انه لن يتم التخلي على المشروع و أن المذكرة المحالة على أنظار لجنة الشؤون المالية واضحة و هي تحويل اعتمادات.

كما أشارت انه لا يمكن لجميع المتساكنين ارتياد مسابح النزل فلما لا توفير مسبح بلدي لعامة الناس . و اعتبرت أن الأوضاع الاقتصادية لا تسمح برصد أموال للمسبح و الحال انه يمكن استغلالها لصيانة البنية

التحتية.كما نوهت انه بالإمكان الانطلاق في البحث عن مستثمرين و توأمة القطاعين العام و الخاص . يجب أن يكون المسبح مغطى و طالبت الحاضرين إلى اخذ الأمور بسلاسة و الكف عن تعقيدها.

- **السيدة عفيفة بربو:** فسرت أن كلفة التمويل الذاتي للمسبح المقدرة ب 513 ألف دينار تم توفيرها سنة 2016 و أنها تقلصت إلى مبلغ 389 ألف دينار باعتبارها فواضل و 124 ألف دينار سقطت باعتبارها تمويلات ذاتية لو يتم توفيرها في الميزانيات اللاحقة.

أشارت السيدة هدى ريحان إلى الفصل 31 من النظام الداخلي و طالبت التأكيد من فحواه باعتباره يتعلق بتضمين النقاط التي يجب تناولها ضمن جدول الأعمال، و اعتبرت أنها تريد مزيدا من التحرّي بخصوص مطلب من قبل أعضاء المجلس قبل شهر من انعقاد الجلسة فيما يتعلق بتحويل الاعتمادات.و تساءلت في الأخير هل يصح إجرائيا الانطلاق من محضر جلسة المجلس البلدي في دورة فيفري

قام السيد لطفي بن مولي بجلب نسخة من النظام الداخلي سلمه لرئيسة الجلسة التي قرأته على مسامع الحاضرين و الذي لاحظت رئيسة اللجنة انه يندرج ضمن القسم الرابع " في جدول الأعمال " من الباب الثاني في جلسات المجلس البلدي و أن مضمونه لا يتعلق البتة بعمل اللجنة باعتباره جاء على إمكانية أعضاء المجلس التقدم بطلب كتابي شهرا على الأقل قبل انعقاد المجلس قصد إدراج نقطة تدخل في جدول الأعمال.و الحال أن الباب الرابع من النظام الداخلي هو المنظم لعمل اللجان و الذي جاء في فصله 77 : تنظر اللجان القارة في المسائل التي تدخل ضمن صلاحياتها آو التي يعرضها عليها المجلس البلدي أو رئيسه.

تم التصويت بالأغلبية على مذكرة تحويل الاعتمادات: 4 قبول و 2 رفض مع التعهد بتوفير التمويل الذاتي المقدر بـ513 ألف دينار عند انجاز المسبح."

(و في حدود الساعة 12 و 50 دق التحق السيد مراد الميساوي بقاعة الجلسات).

- **الآنسة مريم بن تمليست:** فسرت بان جلسة لجنة المالية المنعقدة بتاريخ 7 افريل 2021 لا علاقة لها بموضوع إلغاء المسبح و إنما البلدية تتعهد بتوفير الأموال المطلوبة حيث تحلحل موضوع المسبح.و في مقابل ذلك يتذمر المواطن من الطرقات .

- **السيد رئيس البلدية :**أكد على ان تعهد المجلس البلدي لا غبار عليه و انجاز المسبح متعطل و هنا دعوة للمصالح المعنية سواء الولاية أو التجهيز للتعاون معنا و انجاز المشروع.و دعوة لجنة الأشغال لإعداد تصور كامل إذا يتم تكاثف الجهود و إعداد تصور منطقي و البحث على عدة قنوات التمويل مثل القطاع الخاص سيتم تحويل الفكرة إلى مشروع يفتخر به جميع المواطنين.و هذا التزام بمساهمة البلدية في هذا المشروع بل أكثر من ذلك تسعى البلدية إلى تحيين الفكرة و لم لا يكون مركب ترفيهي و رياضي و سنعمل على تحيين هذه الوضعية.

- **السيد محسن بن عايد**: تدخل مشيرا إلى انه في نفس الإطار المبلغ المرصودة للمسبح "مليار و 800 مليون " لا يمكن أن تنجز أي شيء و نطلب تقدير الاعتمادات اللازمة لانجاز مسبح و ليس جابية و نحن نحترم المواطنين الذين اختاروا هذا المشروع.

- **السيد خالد الزريعة:** اقترح إضافة تعهد البلدية بتوفير الاعتمادات في إطار مساهمتها في التمويل لطمأنة المجتمع المدني.

-**السيدة أمال كروية:** أوضحت بأنه لا يجوز المقارنة بين مشروع انجاز المسرح و المسبح لان المسرح يمكن استغلاله ليس مغطى بينما المسبح يجب أن يكون مغطى و تقريبا يجب توفير 8 مليارات.

- **الآنسة مريم بن تمليست:** ذكرت بان السيد فوزي بوصفارة كان قدّم دراسة لانجاز المسبح و سيكون الانجاز على 3 مراحل بكلفة جملية 409 مليارات.

- **السيد هشام حنيني:** تصحيحي لمحضر جلسة لجنة المالية الدراسات ليست سطحية و إنما تلخيص هذه المشاريع ليست بلدية و إنما مشاريع المجلس البلدي وليس للبلدية الحق في إلغاء هذا المشروع لان الأولويات تغيرت و خاصة من حيث الأسعار سواء كلفة مشروع المسبح او صيانة الطرقات و تحويل الاعتماد من سنة إلى سنة يؤثر على تقييم الأداء و يقلص من المبلغ المرصود من الدولة للبلديات و إرتئينا تغيير المبلغ و استغلاله في إصلاح الطرقات.

- **السيد خالد الزريعة:**ذكر بأنه يجب إضافة نسخة من محضر جلسة مجلس الدائرة حول موافقة الأحزاب و المجتمع المدني.

اثر ذلك تم المرور للتصويت.

قرار المجلس

صادق المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تحويل الاعتمادات المخصصة كمساهمة البلدية في المسبح البلدي بحومة السوق و قدره 389.000 ألف مع التعهد بتوفيره عند انطلاق المشروع بموافقة عـ17ـدد عضوا وهم السيد رئيس البلدية والسادة والسيدات: أمال كروية - هيثم الحمروني - مراد الميساوي - محفوظ بن عايد- هبة بن يوسف - ريم العساس - هشام حنيني - لطفي بن مولي - فردوس بوجناح - أمال البعطور- خالد الزريعة - مصطفى السويسي - عفاف الباروني- سارة يامون - نسرين بن حريز- مريم بن تمليست - عائدة الدريدي.

ضد: هدى ريحان الباروني

محتفظ: مختار بن خميس و العربي عبد الرزاق بوشداخ

في الأثناء تدخل الأستاذ مراد الميساوي مبينا بان هناك خلل شكلي من خلال عدم القيام بعملية الإشهار عبر صفحة الفايسبوك الخاصة بالبلدية للجلسة واحترام اجال النشر.

و بعد التداول في هذا الشأن و حفاظا على سلامة الإجراءات أعلن **السيد رئيس البلدية:** نظرا للحيثية و عملا بالنظام الداخلي فإن صحة الجلسة لم تتوفر و تطبيقا للفصل 28 من قانون النظام الداخلي يتم رفع الجلسة و دعوة كافة الأعضاء للحضور للاجتماع في ظرف 48 ساعة.

و رفعت الجلسة في حدود الساعة 13 و 45 دق.

رئيس البلدية

الحسين جراد

مقرر الجلسة

عبد الرؤوف الحمداني